

الأثر الاستراتيجي للمشاريع الاقتصادية الكبرى في تنويع وتعميق التجارة الخارجية في العراق

The Strategic Impact of Major Economic Projects on Diversifying and Deepening Iraq's Foreign Trade"

هيام خزل ناشور^{1*}

¹ جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي العراق

hiamk1970@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/5/4 تاريخ القبول: 2026/5/20 تاريخ النشر: 2026/7/9

Abstract

This research aims to analyze the strategic impact of major economic projects on diversifying and deepening Iraq's foreign trade. It examines the role of these projects in enhancing export capacity, improving the efficiency of trade-supporting infrastructure. The study concludes that deepening the impact of these projects requires supportive economic policies focused on developing logistical infrastructure, streamlining the investment environment, and expanding international partnerships.

Keywords: Major Economic Projects, Foreign Trade, Iraq

Jel Classification. H24. O24. F14

ملخص

يهدف هذا البحث إلى تحليل الأثر الاستراتيجي للمشاريع الاقتصادية الكبرى في تنويع وتعميق التجارة الخارجية في العراق، من خلال دراسة دور هذه المشاريع في رفع القدرة التصديرية، وتحسين كفاءة البنى التحتية الداعمة للتجارة، وتعزيز الاندماج في الأسواق الدولية. وقد خلصنا إلى أن تعميق أثر هذه المشاريع يتطلب سياسات اقتصادية داعمة تركز على تطوير البنى اللوجستية، وتسهيل البيئة الاستثمارية، وتوسيع الشراكات الدولية.

الكلمات المفتاحية: مشاريع اقتصادية كبرى ،

تجارة خارجية ، عراق

تصنيف جال: H24. O24. F14

1. مقدمة:

1.1. تمهيد: شهد العراق خلال العقدين الأخيرين توسعاً ملحوظاً في إطلاق مشاريع اقتصادية كبرى شملت قطاعات الطاقة والنقل والموانئ والصناعات التحويلية، وهي مشاريع تُعد ركيزة أساسية في بناء قاعدة إنتاجية متطورة قادرة على دعم مسار التنمية الاقتصادية. وفي ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد العراقي نتيجة الاعتماد المفرط على النفط، تبرز الحاجة إلى إعادة توجيه هذه المشاريع نحو تعزيز الدور التجاري الخارجي للعراق، ولا سيما عبر تنويع الصادرات ورفع قدرتها التنافسية. ومن هنا تبرز أهمية التحليل الإستراتيجي لدور المشاريع الكبرى، ليس فقط بوصفها استثمارات ضخمة، بل كأدوات محورية لإعادة تشكيل هيكل التجارة الخارجية وتعميق الاندماج في الأسواق الدولية. ويأتي هذا البحث لاستكشاف تلك العلاقة من خلال إطار نظري وتحليلي ديناميكي، يوضح كيف يمكن للمشاريع الكبرى أن تتحول إلى قوة دفع استراتيجية تسهم في تحرير الاقتصاد من أحيائه وتعزيز مرونته التجارية.

2.1. مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في عدم انعكاس المشاريع الاقتصادية الكبرى على تنويع وتعميق التجارة الخارجية للعراق بالشكل المتوقع رغم أهميتها الاستراتيجية.

3.1. هدف البحث " يهدف البحث إلى تقييم الأثر الاستراتيجي للمشاريع الاقتصادية الكبرى في تعزيز تنويع التجارة الخارجية وتحسين قدرتها التصديرية.

4.1. أهمية البحث : تأتي أهمية البحث من كونه يكشف الدور الحقيقي للمشاريع الكبرى في تطوير التجارة الخارجية ويوفر رؤية عملية تعزيز التنويع الاقتصادي.

5.1.فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن المشاريع الاقتصادية الكبرى تمتلك تأثيراً استراتيجياً مباشراً في تنويع وتعميق التجارة الخارجية للعراق عبر رفع كفاءة البنية التصديرية.

2. الإطار النظري والمفاهيمي المشاريع الإقتصادية الكبيرة و التجارة الخارجية في

العراق

1.2. مفهوم المشاريع الاقتصادية الكبرى

تُعرّف المشاريع الاقتصادية الكبرى بأنها مشروعات ضخمة تتسم بحجم استثماري كبير وأثر اقتصادي واسع، وتمثل أحد أهم أدوات التحول الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة

على حد سواء. وقد قدّم الباحثون العرب عدداً من التعاريف التي تسهم في توضيح هذا المفهوم، فقد عرفت بأنها "مشاريع اقتصادية ذات رأسمال كبير، تتجاوز في العادة قدرة القطاعات التقليدية، وتستهدف إحداث تغيير اقتصادي هيكلي واسع". (الحكيم، 2019، ص 27). وعرفت بأنها "استثمارات استراتيجية طويلة الأجل تُقام في قطاعات البنية التحتية والطاقة والنقل والصناعة بهدف رفع القدرة الإنتاجية للدولة". (الشمرى، 2020، ص 41). وايضا عرفت بأنها تمثل "مشاريع وطنية محورية تُنفذ وفق خطط تنمية عليا، وتمتاز بتأثيرها الواسع على القطاعات الاقتصادية الأخرى، وقدرتها على خلق ارتباطات إنتاجية وتجارية متعددة". (الزبيدي، 2018، ص 55).

في حين يعرفها آخرون بأنها "برامج اقتصادية ضخمة تتطلب تمويلاً كبيراً وتكنولوجيا متقدمة، وتساهم في تعزيز البنية التحتية ورفع مستوى التنافسية الاقتصادية". (عبد الله، 2018، ص 103).

وتشير هذه التعريفات إلى أن المشاريع الاقتصادية الكبرى ليست مجرد مبانٍ أو منشآت ضخمة، بل هي أدوات استراتيجية تهدف إلى دعم الاقتصاد الوطني وتنويع موارده ورفع كفاءته الإنتاجية واللوجستية.

2.2. أهمية المشاريع الاقتصادية الكبرى: تكسب أهميتها من الاتي

1.2.2. تعزيز البنية التحتية الحيوية: تسهم المشاريع الكبرى في تطوير شبكات النقل والموانئ والطاقة، مما يدعم النشاط الاقتصادي ويزيد من قدرة الدولة على التصدير (الخزعلي، 2020، ص 78).

2.2.2. زيادة القدرة الإنتاجية وتنويع الاقتصاد: تؤدي المشاريع الكبرى إلى توسيع القاعدة الإنتاجية للدولة وتقليل اعتمادها على قطاع واحد مثل النفط (عبد الجليل، 2021، ص 119).

3.2.2. خلق فرص عمل واسعة: تمثل هذه المشاريع مصدراً رئيسياً لفرص العمل المباشرة وغير المباشرة، وتسهم في تنشيط السوق المحلي (السعدي، 2019، ص 62).

4.2.2. جذب الاستثمارات الأجنبية: توفر مشاريع البنية التحتية الكبرى بيئة مشجعة للاستثمار الخارجي، مما يدعم تدفق رأس المال والتقنيات الحديثة (الحميري، 2020، ص 91).

5.2.2. رفع التنافسية التجارية للدولة: تؤدي المشاريع الكبرى إلى تحسين مؤشرات الكفاءة اللوجستية وسلاسل التوريد، وهو ما ينعكس إيجاباً على التجارة الخارجية (علي، 2022، ص 134).

6.2.2. دعم الاندماج في الاقتصاد العالمي: تمكّن المشاريع الكبرى الدول من الدخول في سلاسل القيمة العالمية وفتح أسواق جديدة للسلع والخدمات (الريعي، 2021، ص 144).

نستنتج مما تقدم أن المشاريع الاقتصادية الكبيرة من الركائز الأساسية لتحقيق التحول الهيكلي في الاقتصاد العراقي، لما تؤديه من دور محوري في توسيع القاعدة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. إذ تسهم هذه المشاريع في تنمية القطاعات غير النفطية، ولاسيما الصناعية والزراعية والخدمية، بما يحدّ من هيمنة القطاع النفطي ويقلل من اختلال هيكل التجارة الخارجية المعتمد بشكل كبير على تصدير النفط الخام (وزارة التخطيط، 2021، ص 45).

وتكمن الأهمية الاستراتيجية لهذه المشاريع في قدرتها على دعم تنوع الصادرات من خلال إنتاج سلع محلية ذات قيمة مضافة، الأمر الذي يساهم في زيادة الصادرات غير النفطية وتقليل الاعتماد على الاستيرادات، وبذلك تحسين الميزان التجاري العراقي. كما أن المشاريع الاقتصادية الكبيرة، ولاسيما مشاريع البنية التحتية والمناطق الصناعية والموانئ، تعمل على تهيئة بيئة مناسبة لاندماج العراق في التجارة الدولية وتوسيع شبكة الشركاء التجاريين، مما يعزز من تنوع التجارة الخارجية جغرافياً وسلعياً (البنك المركزي العراقي، 2022، ص 88).

كما تؤدي المشاريع الاقتصادية الكبيرة دوراً مباشراً في دعم التجارة الخارجية عبر توفير مستلزمات الإنتاج محلياً، وتقليل فاتورة الاستيراد من السلع الرأسمالية والاستهلاكية، فضلاً عن جذب الاستثمارات الأجنبية التي تسهم في نقل التكنولوجيا وتطوير القدرات التصديرية. وبذلك تشكل هذه المشاريع أداة استراتيجية لتحقيق التنوع الاقتصادي والتجاري، والانتقال من نمط

تجاري تقليدي قائم على السلع الأولية إلى نمط أكثر تنوعاً واستدامة (عبد الحسين، 2020، ص 112).

3.2. مقومات المشاريع الاقتصادية الكبيرة في العراق : يمكن ابرازها في ما يلي:

-تعتمد المشاريع الكبرى في العراق بشكل أساسي على تخصيصات الموازنة العامة، مما يجعل استقرار السياسة المالية شرطاً لنجاحها (الجبوري، 2021، ص 74).

-العوائد النفطية كمصدر رئيسي للتمويل:

يمثل القطاع النفطي الركيزة الأولى لتمويل المشاريع الضخمة، مما يجعل قدرة العراق على إطلاق المشاريع مرتبطة بمستويات الإنتاج النفطي (الشمري، 2020، ص 112).

-الموقع الجغرافي الاستراتيجي:

يمتلك العراق موقعاً يربط الخليج العربي بآسيا وأوروبا، وهو ما يمنح المشاريع الكبرى—خصوصاً مشاريع النقل والموانئ—ميزة استراتيجية (عبد الحسين، 2019، ص 67).

-البنية التحتية الأساس القابلة للتطوير:

يشكل وجود شبكات نقل وكهرباء وموانئ ومطارات قاعدة أولية لدعم المشاريع الكبرى، رغم الحاجة إلى تحديثها (الطائي، 2022، ص 91).

-توافر الخبرات البشرية الوطنية:

يتمتع العراق بوجود كوادر هندسية وفنية اكتسبت خبرات واسعة من العمل في القطاعات النفطية والإنشائية (السعدي، 2018، ص 58).

-الإطار القانوني والتنظيمي (قانون الاستثمار):

يوفر قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 وتعديلاته بيئة تشريعية تتيح تنفيذ المشاريع الكبرى وجذب المستثمرين (هيئة الاستثمار الوطنية، 2020، ص 5).

-تحسين البيئة الأمنية:

ساعد الاستقرار الأمني بعد 2017 على تشجيع الشركات الدولية للعودة إلى السوق العراقية وتنفيذ مشاريع ضخمة (كاظم، 2021، ص133).

-الدافع الاقتصادي نحو التنوع:

يمثل سعي العراق لتقليل الاعتماد على النفط دافعاً قوياً لإطلاق مشاريع استراتيجية كبرى تحقق تنوعاً إنتاجياً وتجارياً (عبد الجليل، 2021، ص118).

-الدعم المؤسسي الحكومي القائم على التخطيط:

تمتلك الوزارات العراقية—مثل التخطيط والنفط والنقل—أجهزة تنظيمية قادرة على إدارة المشاريع الكبرى وفق خطط وطنية (الحسيني، 2020، ص102).

4.2. العلاقة بين المشاريع الاقتصادية الكبيرة والتجارة الخارجية في العراق

تُعرّف التجارة الخارجية (بأنها مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي تنظم عملية تبادل السلع والخدمات بين الدولة والعالم الخارجي). وتشمل الصادرات والواردات، وتهدف إلى تحقيق التوازن بين متطلبات الطلب المحلي والطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، فضلاً عن تعظيم الاستفادة من المزايا النسبية للدولة (السامرائي، 2019، ص 52). وتُعد التجارة الخارجية مؤشراً رئيساً على درجة اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي وعلى كفاءة القطاعات الإنتاجية وقدرتها التنافسية.

وفي العراق، أسهمت المشاريع الاقتصادية الكبيرة بدور فاعل في رفع حجم التجارة الخارجية من خلال تعزيز القدرة التصديرية وتحسين البنى التحتية الداعمة للتجارة. ويأتي في مقدمة هذه المشاريع مشروع تطوير الحقول النفطية الكبرى مثل حقول الرميلة وغرب القرنة ومجنون، التي أدت إلى زيادة الطاقة الإنتاجية النفطية، وانعكست بشكل مباشر على ارتفاع قيمة الصادرات النفطية، التي تمثل العمود الفقري للتجارة الخارجية العراقية (عبد الكريم، 2020، ص 141). كما يُعد مشروع ميناء الفاو الكبير من المشاريع الاستراتيجية التي أسهمت وتُسهم مستقبلاً في تنشيط حركة الصادرات والواردات، من خلال تحسين كفاءة النقل البحري وربط العراق بالمرات التجارية الدولية، ما يعزز دوره في التجارة الإقليمية والعالمية (وزارة النقل العراقية، 2023، ص 18).

إضافة إلى ذلك، لعبت مشاريع استثمار الغاز المصاحب والطاقة دوراً مهماً في تقليل الاستيرادات من المنتجات الطاقية وزيادة فرص التصدير مستقبلاً، فضلاً عن دعم المشاريع الصناعية المرتبطة بها، الأمر الذي انعكس على هيكل التجارة الخارجية من حيث الحجم والتركيب السلعي (p. 402, Todaro & Smith, 2020). وبذلك يتضح وجود علاقة طردية مباشرة بين توسع المشاريع الاقتصادية الكبيرة في العراق وارتفاع حجم التجارة الخارجية، من خلال زيادة الصادرات من جهة، وارتفاع الاستيرادات الرأسمالية المرتبطة بتنفيذ تلك المشاريع من جهة أخرى، بما يدعم مسار النمو والتنمية الاقتصادية طويلة الأجل. وعند المقارنة بين واقع التجارة الخارجية في العراق قبل تنفيذ المشاريع الاقتصادية الكبيرة وبعد الشروع بتنفيذها تبين وجود تحول تدريجي في بنية وأداء التجارة الخارجية، سواء من حيث حجم التبادل التجاري أو كفاءته أو تنوعه القطاعي. فقبل تنفيذ هذه المشاريع، كانت التجارة الخارجية العراقية تعاني من اختلالات هيكلية واضحة، تمثلت في ضعف البنية التحتية للنقل والموانئ، وارتفاع كلف الشحن والتأمين، وطول زمن نقل السلع، فضلاً عن الاعتماد شبه الكامل على تصدير النفط الخام مقابل استيراد معظم السلع الاستهلاكية والوسيط، مما جعل الميزان التجاري شديد الحساسية لتقلبات أسعار النفط العالمية (وزارة التخطيط، 2019، ص 112). وقبل إنشاء ميناء الفاو الكبير، واجهت الموانئ العراقية محدودية في الطاقة الاستيعابية وضعف القدرة على استقبال السفن العملاقة، الأمر الذي دفع العراق إلى الاعتماد على موانئ دول الجوار في جزء من عملياته التجارية، وهو ما أدى إلى زيادة كلف النقل وارتفاع أسعار السلع المستوردة. أما بعد المباشرة بتنفيذ مشروع ميناء الفاو الكبير، فقد برزت مؤشرات إيجابية على تحسن كفاءة التجارة الخارجية، من خلال زيادة الطاقة الاستيعابية للموانئ، وتقليل الاعتماد على المنافذ الخارجية، وتعزيز اندماج العراق في شبكات التجارة الدولية، بما يساهم في خفض الكلف وتحسين القدرة التنافسية للتجارة العراقية (العبيدي، 2021، ص 76).

وفيما يخص النقل الإقليمي، كان العراق قبل مشروع طريق التنمية يعاني من ضعف الربط البري والسككي مع الأسواق الإقليمية والأوروبية، مما حدّ من قدرته على لعب دور فاعل في التجارة العابرة. وبعد إطلاق مشروع طريق التنمية، أصبح العراق يمتلك مقومات التحول إلى ممر تجاري إقليمي يربط آسيا بأوروبا، الأمر الذي يساهم في تسهيل انسيابية التبادل التجاري، وتقليل زمن

النقل، وزيادة حجم التجارة الخارجية، فضلاً عن تعزيز موقع العراق الجغرافي في حركة التجارة الدولية (حميد، 2022، ص 134).

أما في قطاع الطاقة، فقد اتسمت مرحلة ما قبل تنفيذ المشاريع النفطية والتكريرية بالاعتماد على تصدير النفط الخام واستيراد المشتقات النفطية المكررة لتغطية الطلب المحلي، مما شكل عبئاً على الميزان التجاري. وبعد التوسع في مشاريع تصدير النفط الخام، ارتفعت قيمة الصادرات النفطية والإيرادات الخارجية، في حين أسهم تشغيل مصفى كربلاء النفطي في تقليل استيراد المشتقات النفطية وتحقيق وفر في العملة الأجنبية، الأمر الذي انعكس إيجاباً على الميزان التجاري وتحسين كفاءة استخدام الموارد النفطية (الجبوري، 2020، ص 58).

وقبل التوجه نحو إنشاء المدن والمناطق الصناعية، كان ضعف القطاع الصناعي التحويلي سبباً رئيساً في محدودية الصادرات غير النفطية، وهيمنة السلع المستوردة على السوق المحلية. أما بعد تطوير المدن الصناعية، فقد تحسنت القدرة الإنتاجية المحلية وازدادت فرص دعم الصادرات غير النفطية، وتقليل الاعتماد على الاستيرادات، بما يسهم في تنويع هيكل التجارة الخارجية وتعزيز استدامتها على المدى الطويل (السعدي، 2021، ص 201).

وبصورة عامة، تؤكد المقارنة قبل وبعد تنفيذ المشاريع الاقتصادية الكبيرة أن هذه المشاريع تمثل أداة محورية لتحسين كفاءة التجارة الخارجية العراقية، من خلال تطوير البنية التحتية، وتقليل كلف النقل، وتحسين الميزان التجاري، وتنويع الصادرات، إلا أن تعظيم آثارها الإيجابية يتطلب استكمال تنفيذها وربطها بسياسات صناعية وتجارية داعمة (البنك المركزي العراقي، 2023، ص 89).

3. دراسة وتحليل واقع ومؤشرات تطور حجم المشاريع الاقتصادية في العراق للمدة (2015-2023)

تُعَدُّ دراسة واقع ومؤشرات تطور المشروعات الاقتصادية الكبيرة في العراق مدخلاً أساسياً لفهم مسار التنمية الاقتصادية ودور الاستثمار في تعزيز القدرات الإنتاجية. بما يتيح تشخيص واقعها واتجاهات تطورها تمهيداً لتحليل أثرها الاقتصادي.

1.3. مؤشر تطور حجم التجارة الخارجية في العراق في ضوء تنفيذ المشاريع الاقتصادية الكبيرة في العراق. يمكن اجازها في الجدول ادناه

الجدول رقم 1: تطور حجم التجارة الخارجية في العراق للمدة 2015-2023

السنوات	إجمالي حجم الصادرات	إجمالي الواردات	إجمالي حجم التجارة
2015	91047	41644	91047
2016	92369	48595	92369
2017	91595	31572	91595
2018	122133	122133	122133
2019	104004	104004	104004
2019	83101	20903	83101
2020	47899	15398	47899
2021	83834	13967	83834
2022	124765	21869	146635
2023	105725	24620	130346

المصدر :- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، للمدة (2015-2024)، صفحات متفرقة .

تشير بيانات الجدول (1) تطور الصادرات والواردات وحجم التجارة الخارجية في العراق خلال المدة (2015-2023)، طبيعة الاقتصاد الريعي و اعتماده شبه الكلي على الصادرات النفطية، إذ بلغ إجمالي الصادرات عام 2015 نحو 49,403 مليون دولار مقابل واردات بقيمة 41,644 مليون دولار، ليصل إجمالي التجارة إلى 91,047 مليون دولار، متأثراً آنذاك بانخفاض أسعار النفط العالمية والظروف الأمنية، وفي عام 2016 تراجعت الصادرات إلى 43,774 مليون دولار نتيجة استمرار انخفاض أسعار النفط، في حين ارتفعت الواردات إلى 48,595 مليون دولار بسبب الحاجة إلى السلع الاستهلاكية، مما أدى إلى ارتفاع طفيف في إجمالي التجارة رغم ضعف الإيرادات التصديرية، أما عام 2017 فقد شهد تحسناً في الصادرات لتصل إلى 60,023 مليون دولار بالتزامن مع تعافي أسعار النفط، يقابله انخفاض كبير في الواردات إلى 31,572.9 مليون دولار نتيجة سياسات تقشفية وضبط الإنفاق، ما حافظ على استقرار حجم التجارة، وفي عام 2018 سجلت الصادرات قفزة كبيرة بلغت 85,181 مليون دولار نتيجة الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط وزيادة الكميات المصدرة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع إجمالي التجارة إلى 122,133.7 مليون دولار، بينما شهد عام 2019 انخفاضاً نسبياً في الصادرات إلى 83,101 مليون دولار وتراجعاً حاداً في الواردات إلى 20,903.3 مليون دولار بسبب تشديد الرقابة على الاستيراد ومحاولات تقليص العجز التجاري، ما أدى إلى انخفاض حجم التجارة مقارنة بعام 2018، وفي عام 2020 سجلت التجارة الخارجية أدنى مستوياتها خلال المدة المدروسة إذ انخفضت الصادرات إلى

47,899.3 مليون دولار والواردات إلى 15,398 مليون دولار نتيجة تداعيات جائحة كورونا وانهيار الطلب العالمي على النفط وتعطل سلاسل الإمداد العالمية، إلا أن عام 2021 شهد بداية التعافي مع ارتفاع الصادرات إلى 83,834.9 مليون دولار مدفوعة بتحسين أسعار النفط، في حين استمرت الواردات عند مستويات منخفضة نسبياً بلغت 13,967 مليون دولار، مما ساهم في ارتفاع إجمالي التجارة، وبلغت التجارة الخارجية ذروتها في عام 2022 إذ ارتفعت الصادرات إلى 124,765.9 مليون دولار نتيجة الارتفاع الاستثنائي في أسعار النفط العالمية بسبب التوترات الجيوسياسية، مع زيادة محدودة في الواردات، ليصل إجمالي التجارة إلى 146,635.4 مليون دولار، أما في عام 2023 فقد تراجعت الصادرات إلى 105,725.7 مليون دولار نتيجة انخفاض أسعار النفط نسبياً واستقرار الإنتاج، في حين ارتفعت الواردات إلى 24,620.8 مليون دولار بسبب زيادة الطلب المحلي، ما أدى إلى انخفاض إجمالي التجارة إلى 130,346.5 مليون دولار، ويُستدل من ذلك أن الارتفاع والانخفاض في التجارة الخارجية العراقية يرتبطان أساساً بتقلبات أسعار النفط العالمية، ومستوى الاستقرار الاقتصادي والسياسي، والسياسات المالية والتجارية، مع استمرار ضعف تنوع الصادرات غير النفطية.

3.2. مؤشر تطور حجم الإنفاق الاستثماري الحكومي في العراق

يمكن إيجاز أهم مؤشرات تطور حجم الإنفاق الاستثماري في العراق في الجدول أدناه

الجدول رقم 2: تطور حجم الإنفاق الاستثماري في العراق للمدة 2015-2023

السنوات	الإنفاق الاتفاق الاستثماري الحكومي
2015	34210
2016	26845
2017	31902
2018	39118
2019	42607
2020	28394
2021	35776
2021	46583
2023	49210

المصدر: وزارة التخطيط العراقية، الحسابات الختامية؛ وزارة المالية العراقية للمدة (2015-2023)، صفحات متفرقة

تشير بيانات جدول (2) مسار الإنفاق الاستثماري الحكومي في العراق خلال المدة (2015-2023) حالة واضحة من التذبذب، تعكس طبيعة الاقتصاد الريعي واعتماده الكبير

على الإيرادات النفطية، إضافة إلى تأثير السياسة الاستثمارية بالأوضاع الأمنية والمالية والصدمات الخارجية.

في عام 2015 بلغ الإنفاق الاستثماري الحكومي نحو 34,210 مليون دولار، وهو مستوى يُعدّ متأثراً بشكل مباشر ببداية الأزمة المالية الناتجة عن الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية، إلى جانب تصاعد النفقات الأمنية، ما أدى إلى تقليص نسبي في تخصيصات المشاريع الاستثمارية غير الطارئة.

وفي عام 2016 انخفض الإنفاق الاستثماري إلى 26,845 مليون دولار، مسجلاً أدنى مستوى خلال المدة المدروسة، ويُعزى هذا الانخفاض إلى تفاقم العجز المالي، واستمرار تراجع الإيرادات النفطية، فضلاً عن تبني الحكومة سياسة الترشيد المالي وتأجيل أو إيقاف عدد من المشاريع الاستثمارية، والتركيز على الإنفاق الجاري لتغطية الرواتب والالتزامات الأساسية.

أما في عام 2017 فقد ارتفع الإنفاق الاستثماري إلى 31,902 مليون دولار، ويعكس هذا الارتفاع بداية التحسن النسبي في الاستقرار الأمني، وانطلاق برامج أولية لإعادة الإعمار في المناطق المتضررة، إلى جانب تحسن محدود في أسعار النفط، مما أتاح توسيع الإنفاق الاستثماري مقارنة بالعام السابق.

وشهد عام 2018 زيادة واضحة في الإنفاق الاستثماري ليصل إلى 39,118 مليون دولار، ويُفسّر ذلك بتوسع الحكومة في مشاريع البنى التحتية والخدمات العامة، فضلاً عن تحسن نسبي في الإيرادات النفطية، إضافة إلى سعي الدولة إلى تحفيز النشاط الاقتصادي وتقليل الاختناقات الخدمية المتراكمة.

وفي عام 2019 واصل الإنفاق الاستثماري اتجاهه التصاعدي مسجلاً 42,607 مليون دولار، ويعكس هذا الارتفاع استمرار تنفيذ المشاريع الاستثمارية الكبرى، ولا سيما في قطاعات الطاقة، النقل، والإسكان، مدفوعاً باستقرار نسبي في الأوضاع الاقتصادية وارتفاع متوسط أسعار النفط مقارنة بالسنوات السابقة.

إلا أن عام 2020 شهد تراجعاً حاداً في الإنفاق الاستثماري إلى 28,394 مليون دولار، نتيجة الصدمة المزدوجة المتمثلة في الانخفاض التاريخي لأسعار النفط عالمياً وانتشار جائحة

كورونا، مما أدى إلى إعادة توجيه أولويات الموازنة نحو الإنفاق الصحي والإنفاق الجاري، وتقليص كبير في التخصيصات الاستثمارية.

وفي عام 2021 عاد الإنفاق الاستثماري إلى الارتفاع مسجلاً 35,776 مليون دولار، ويعكس هذا التحسن بدء التعافي الاقتصادي التدريجي، وتحسن أسعار النفط، إلى جانب استئناف عدد من المشاريع المتوقفة، وإن كان مستوى الإنفاق ما يزال دون الذروة المسجلة قبل الجائحة.

أما في عام 2022 فقد بلغ الإنفاق الاستثماري 46,583 مليون دولار، مسجلاً أعلى مستوى له خلال المدة المدروسة، ويُعزى هذا الارتفاع الكبير إلى الطفرة في أسعار النفط العالمية، وما وفرته من موارد مالية مكّنت الحكومة من التوسع في إطلاق وتنفيذ المشروعات الاقتصادية الكبيرة، خاصة في مجالات البنى التحتية والطاقة والنقل.

وفي عام 2023 استمر الاتجاه التصاعدي ليصل الإنفاق الاستثماري إلى 49,210 مليون دولار، وهو ما يعكس استمرار السياسة التوسعية في الإنفاق الاستثماري، مدفوعة بوفرة الموارد المالية، وتوجه الدولة نحو تعزيز الاستثمار الحكومي كأداة لتحفيز النمو الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية.

نستنتج مما تقدم أن تطور الإنفاق الاستثماري الحكومي في العراق خلال المدة (2015-2023) ارتبط ارتباطاً وثيقاً بتقلبات أسعار النفط والظروف الاقتصادية العامة، إذ شهد تراجعاً في فترات الأزمات، وارتفاعاً ملحوظاً في سنوات الوفرة المالية. ويؤكد ذلك أن الإنفاق الاستثماري يُعدّ مؤشراً أساسياً على حجم واتجاه المشروعات الاقتصادية الكبيرة، ودورها دعم النشاط الاقتصادي وتنشيط التجارة الخارجية مستقبلاً.

3.3. مؤشر تطور استيراد السلع الرأسمالية في العراق (مكائن ومعدات نقل).

يتسم استيراد السلع الرأسمالية في العراق بحساسية عالية تجاه المتغيرات الاقتصادية والمالية، والجدول ادناه يلخص لنا ذلك.

الجدول رقم 3: استيراد السلع الرأسمالية في العراق للمدة 2015-2023

الاجمالي	معدات النقل	المكانن والمعدات	السنوات
21570	6720	14850	2015
18040	5610	12430	2016
20230	6250	13980	2017
22800	7340	15460	2018
24990	8120	16870	2019
20690	6454	14210	2020
25670	8730	16940	2021
28800	9840	18960	2022
29650	10230	19420	2023

المصدر: وزارة التخطيط العراقية، الحسابات الختامية؛ وزارة المالية العراقية للمدة (2015-2023)، صفحات متفرقة.

تشير بيانات الجدول (3) تطور استيراد السلع الرأسمالية في العراق (المكانن والمعدات ومعدات النقل) خلال المدة (2015-2023) مساراً متذبذباً يرتبط بشكل وثيق بالأوضاع الاقتصادية والمالية والسياسات الاستثمارية السائدة في البلاد. فقد سجل عام 2015 مستوى مرتفعاً نسبياً من الاستيراد بلغ إجماله 21,570 مليون دولار، وهو ما يعكس الطلب الكبير على السلع الرأسمالية لتلبية احتياجات تشغيل المشاريع وتوسيع البنى التحتية، ولا سيما في ظل اعتماد الاقتصاد العراقي على الخارج في توفير المكانن والمعدات. إلا أن هذا المستوى لم يستمر، إذ شهد عام 2016 انخفاضاً ملحوظاً في إجمالي الاستيراد إلى 18,040 مليون دولار، ويُعزى ذلك إلى تراجع الإيرادات العامة وتشديد السياسة المالية وتقليص النفقات الاستثمارية، الأمر الذي انعكس مباشرةً على الطلب على السلع الرأسمالية المستوردة.

وخلال المدة (2017-2019) يظهر الجدول اتجاهاً تصاعدياً واضحاً في استيراد السلع الرأسمالية، إذ ارتفع الإجمالي من 20,230 مليون دولار في عام 2017 إلى 24,990 مليون دولار في عام 2019، ويعكس هذا التحسن عودة الاستقرار النسبي في النشاط الاقتصادي وازدياد الحاجة إلى المكانن والمعدات لدعم المشاريع الخدمية والإنتاجية، فضلاً عن توسع استيراد معدات النقل لتلبية متطلبات نقل السلع والأفراد. ويلاحظ أن المكانن والمعدات استحوذت على الحصة الأكبر من هذا الارتفاع، ما يشير إلى توجه نسبي نحو دعم الطاقة الإنتاجية، وإن ظل هذا التوجه محدوداً بقيود الهيكل الاقتصادي الريعي.

أما في عام 2020، فيلاحظ حدوث تراجع واضح في الاستيراد الرأسمالي ليصل الإجمالي إلى 20,690 مليون دولار، ويُفسر ذلك تباطؤ النشاط الاقتصادي وتأجيل عدد من المشاريع الاستثمارية، فضلاً عن حالة عدم اليقين التي دفعت إلى ترشيد الاستيراد الرأسمالي. وفي عام

2021، ورغم استمرار بعض القيود، بدأت مؤشرات التعافي بالظهور، إلا أن مستويات الاستيراد ظلت دون ذروتها السابقة، ما يعكس حذر السياسة الاقتصادية وتأخر التنفيذ الفعلي لبعض المشاريع.

وخلال عامي 2022 و2023، يُظهر الجدول ارتفاعاً ملحوظاً في استيراد السلع الرأسمالية ليلبلغ الإجمالي 28,800 مليون دولار و29,650 مليون دولار على التوالي، وهو أعلى مستوى خلال مدة الدراسة، ويُعزى هذا الارتفاع إلى تحسن الموارد المالية وتوسّع الإنفاق الاستثماري، ولا سيما في مشاريع البنية التحتية والنقل والخدمات، إضافةً إلى تزايد الطلب على تحديث الأصول الرأسمالية. ويعكس هذا الاتجاه إدراكاً متزايداً لأهمية السلع الرأسمالية في دعم النشاط الاقتصادي، إلا أن أثرها التنموي يبقى مرهوناً بمدى توجيهها نحو القطاعات الإنتاجية القادرة على تحقيق قيمة مضافة حقيقية.

وبناءً على ما تقدم، يُبين جدول رقم (4) أن استيراد السلع الرأسمالية في العراق يتسم بحساسية عالية تجاه المتغيرات الاقتصادية والمالية، وأن المكائن والمعدات تمثل العنصر الأكثر تأثيراً في إجمالي الاستيراد، الأمر الذي يؤكد الدور المحوري لهذا النوع من السلع في دعم الاستثمار وتحقيق الأثر الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية، شريطة اقترانه بسياسات فعّالة لتعزيز الاستفادة من الاستيراد الرأسمالي وتحويله إلى طاقة إنتاجية مستدامة.

4.3. مؤشر مساهمة المشروعات الاقتصادية الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي

تؤدي المشروعات الاقتصادية في دعم الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق النمو الاقتصادي، نبرزها في الجدول أدناه

الجدول رقم 4: مساهمة المشروعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2023-2015

السنوات	نسبة مساهمة المشروعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي
2015	18.6
2016	17.2
2017	18.1
2018	19.4
2019	20.1
2020	18.3
2021	19.6
2022	21.4
2022	21.4
2023	22.0

المصدر: وزارة التخطيط العراقية؛ البنك المركزي العراقي، الحسابات القومية للمدة (2015-2023).

يُبين جدول (4) تطور نسبة مساهمة المشروعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (2015-2023)، اذ تظهر البيانات اتجاهاً تصاعدياً عاماً رغم بعض التذبذبات. فقد بلغت المساهمة نحو 18.6% عام 2015، ثم انخفضت إلى 17.2% في 2016 نتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة وتراجع الاستثمارات العامة والخاصة آنذاك، إلا أنها عادت للارتفاع تدريجياً لتصل إلى 19.4% عام 2018 و 20.1% عام 2019، وهو ما يعكس تحسناً نسبياً في النشاط الاقتصادي وتوسع تنفيذ المشاريع. وفي عام 2020 انخفضت النسبة إلى 18.3% متأثرة بتداعيات جائحة كورونا وتراجع الإنفاق الاستثماري، ثم عاودت الارتفاع في السنوات اللاحقة لتسجل 19.6% عام 2021 و 21.4% عام 2022، وصولاً إلى 22% عام 2023، وهو أعلى مستوى خلال مدة الدراسة، مما يدل على تعاظم دور المشروعات الاقتصادية في دعم الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق النمو الاقتصادي، نتيجة زيادة الاهتمام الحكومي بالمشاريع الاستثمارية وتحسن بيئة الأعمال نسبياً.

5.3. مؤشر مبادرة الحكومة للمشاريع الاقتصادية الكبيرة في العراق لعام 2023

ان تعزيز دور المشاريع الاقتصادية الكبيرة، ولاسيما في القطاعات الإنتاجية والتجارية، يمثل مساراً أساسياً لتنويع التجارة الخارجية وتحسين الميزان التجاري وتقليل الاعتماد على النفط، بما ينسجم مع أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق. والجدول ادناه يلخص لنا ذلك

الجدول رقم 5: مبادرة الحكومة للمشاريع الاقتصادية حسب القطاعات في العراق

2023

المشاريع الصغيرة	المشاريع المتوسطة	المشاريع الكبيرة	القطاع
105.0	750.0	12.29	الصناعي
495.7	410.0	—	الزراعي
102.3	—	—	الخدمات
29.0	—	55.0	التجاري
—	—	4.4	السكني

المصدر: -وزارة التخطيط العراقية؛ البنك المركزي العراقي، الحسابات القومية للمدة (2015-2023).

يوضح جدول (5) توزيع مبادرة الحكومة للمشاريع الاقتصادية حسب القطاعات الاقتصادية وأحجام المشاريع (كبيرة، متوسطة، صغيرة) لعام 2023، حيث يتضح وجود تباين واضح في توجهات الدعم الحكومي. فقد استحوذ القطاع الصناعي على النصيب الأكبر من المشاريع المتوسطة بقيمة بلغت 750.0، إلى جانب 105.0 مشروعاً صغيراً و 12.29 مشروعاً كبيراً، مما يشير إلى تركيز السياسة الاقتصادية على دعم الصناعة المتوسطة باعتبارها المحرك الأساسي لخلق فرص العمل وزيادة القيمة المضافة. أما القطاع الزراعي فقد سجل حضوراً ملحوظاً في المشاريع الصغيرة والمتوسطة بواقع 495.7 مشروعاً صغيراً و 410.0 مشروعاً متوسطاً، في حين غابت المشاريع الكبيرة، وهو ما يعكس توجه الدولة نحو دعم صغار ومتوسطي المنتجين الزراعيين لتعزيز الأمن الغذائي. في المقابل، اقتصر قطاع الخدمات على المشاريع الصغيرة فقط بعدد 102.3، مما يدل على محدودية التوسع الاستثماري الكبير والمتوسط في هذا القطاع. كما أظهر القطاع التجاري تركيزاً على المشاريع الكبيرة والصغيرة، حيث بلغت 55.0 مشروعاً كبيراً و 29.0 مشروعاً صغيراً، في حين غابت المشاريع المتوسطة. أما القطاع السكني فقد اقتصر على 4.4 مشروعاً كبيراً فقط، وهو ما يعكس ضعف نسبي في المبادرات السكنية مقارنة بالقطاعات الإنتاجية الأخرى. ويُستنتج من ذلك أن التوجه الحكومي في عام 2023 ركّز بصورة أساسية على دعم القطاعات الإنتاجية، ولا سيما الصناعي والزراعي، مع إعطاء أولوية واضحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بوصفها ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

يستنتج من تحليل بيانات مبادرات الحكومة للمشاريع الاقتصادية لعام 2023 أن المشاريع الكبيرة تشكل أداة محورية في توجيه مسار التجارة الخارجية في العراق، من خلال تركّزها في القطاعات الأكثر ارتباطاً بالنشاط التجاري الخارجي، ولا سيما القطاعين التجاري والصناعي. فقد أسهمت المشاريع التجارية الكبيرة في تحسين تنظيم الاستيرادات وتعزيز كفاءة سلاسل

التوريد، في حين دعمت المشاريع الصناعية الكبيرة زيادة الطاقة الإنتاجية المحلية وتقليل الاعتماد على السلع المستوردة، مع توفير فرص توسيع الصادرات غير النفطية. كما أظهرت البيانات أن الأثر غير المباشر للمشاريع السكنية الكبيرة يتمثل في زيادة الطلب على السلع الرأسمالية المستوردة، مما يؤكد تداخل هذه المشاريع مع هيكل الاستيرادات. وفي المقابل، فإن غياب المشاريع الكبيرة في القطاعين الزراعي والخدمي يشير إلى محدودية مساهمتها في دعم التجارة الخارجية عبر مشاريع استراتيجية واسعة النطاق. وعليه، تؤكد النتائج أن تعزيز دور المشاريع الاقتصادية الكبيرة، ولا سيما في القطاعات الإنتاجية والتجارية، يمثل مساراً أساسياً لتنويع التجارة الخارجية وتحسين الميزان التجاري وتقليل الاعتماد على النفط، بما ينسجم مع أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق.

4. الاستراتيجية المقترحة لتطوير قطاع المشاريع الاقتصادية الكبيرة في العراق ودورها في تنمية وتعزيز التجارة الخارجية .

تتطلب تنمية وتعزيز دور التجارة الخارجية في العراق تبني استراتيجية متكاملة لتطوير قطاع المشاريع الاقتصادية الكبيرة، تقوم على مجموعة من المحاور الاقتصادية والمؤسسية والتجارية، بما ينسجم مع متطلبات الاقتصاد الوطني وآفاق الاندماج في الاقتصاد العالمي.

1.4. تطوير المشاريع الاقتصادية الكبيرة ذات الطابع التصديري

تستند الاستراتيجية المقترحة إلى توجيه الاستثمارات نحو المشاريع الاقتصادية الكبيرة ذات القدرة التصديرية العالية، ولا سيما في قطاعات النفط والغاز والصناعات التحويلية المرتبطة بهما، بما يسهم في زيادة حجم الصادرات وتحسين قيمتها المضافة، وتقليل الاعتماد على تصدير المواد الأولية الخام (عبد الكريم، 2020، ص176).

2.4. ربط المشاريع الكبرى بالبنى التحتية الداعمة للتجارة الخارجية

تؤكد الاستراتيجية على ضرورة التكامل بين المشاريع الاقتصادية الكبيرة ومشاريع البنى التحتية، ولا سيما الموانئ والمطارات والطرق وسكك الحديد، إذ يُعد تطوير هذه البنى شرطاً أساسياً لتقليل كلف النقل وزمنه، وتعزيز القدرة التنافسية للسلع العراقية في الأسواق الخارجية، وبشكل خاص من خلال مشروع ميناء الفاو الكبير والممرات اللوجستية المرتبطة به (وزارة التخطيط، 2022، ص44).

3.4. تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في المشاريع الكبرى

تسهم الاستراتيجية المقترحة في تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير المشاريع الاقتصادية الكبيرة، لما يوفره من رؤوس أموال وخبرات تقنية وأسواق خارجية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على زيادة الصادرات وتنويع الشركاء التجاريين، ويعزز ارتباط الاقتصاد العراقي بالتجارة الدولية (UNCTAD, 2021, p. 67).

4.4. تقليل الاستيرادات وتعزيز الإحلال محل الواردات

تسعى الاستراتيجية إلى تطوير المشاريع الصناعية الكبرى القادرة على إنتاج السلع الوسيطة والرأسمالية محلياً، مما يحد من الاستيرادات الخارجية، ويحسن الميزان التجاري، ويسهم في إعادة هيكلة التجارة الخارجية لصالح الصادرات، وبما يدعم النمو الاقتصادي طويل الأجل (السامرائي، 2019، ص118).

5.4. تحسين البيئة التشريعية والمؤسسية للتجارة والمشاريع الكبرى

تؤكد الاستراتيجية على ضرورة تحديث الأطر القانونية والتنظيمية المرتبطة بالمشاريع الاقتصادية الكبيرة والتجارة الخارجية، من خلال تبسيط الإجراءات الجمركية، وتطوير السياسات التجارية، وتعزيز كفاءة المؤسسات الحكومية ذات العلاقة، بما يخلق بيئة جاذبة للاستثمار وداعمة للنشاط التجاري الخارجي (الحسيني، 2020، ص139).

6.4. تنمية الموارد البشرية وربطها باحتياجات المشاريع والتجارة

تتضمن الاستراتيجية تطوير الكفاءات البشرية الوطنية العاملة في المشاريع الاقتصادية الكبيرة وقطاعات التصدير والخدمات اللوجستية، عبر برامج تدريب وتأهيل متخصصة، بما يعزز كفاءة إدارة المشاريع ويزيد من تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية (o & Todar, 2020, p. 418).

نستنتج مما تقدم أن الاستراتيجية المقترحة لتطوير المشاريع الاقتصادية الكبيرة في العراق أنها تمثل إطاراً متكاملاً وقابلاً للتطبيق في تعزيز دور هذه المشاريع في تنمية التجارة الخارجية. إذ إن توجيه المشاريع الكبرى نحو القطاعات ذات الميزة التنافسية، وربطها بالبنية التحتية الداعمة للتجارة، إلى جانب تحسين البيئة التشريعية والمؤسسية واستقطاب الاستثمار الأجنبي، يسهم في تعظيم الأثر الاقتصادي والتجاري للمشاريع الاقتصادية الكبيرة. كما أن التركيز على تنمية

الموارد البشرية ورفع كفاءة إدارة المشاريع يعزز استدامتها ويزيد من قدرتها على دعم الصادرات وتقليل الاعتماد على الاستيرادات. وبذلك، فإن تطبيق هذه الاستراتيجية بصورة متكاملة من شأنه أن يسهم في تحسين هيكل التجارة الخارجية العراقية، وتعزيز اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، ودعم مسار التنمية الاقتصادية طويلة الأجل.

5. الخاتمة

1.5. الاستنتاجات

- تُظهر المشاريع الاقتصادية الكبرى قدرة واضحة في تعزيز تنويع الصادرات وتقليل الاعتماد على النفط من خلال دعم القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة.

- أسهمت هذه المشاريع في تحسين كفاءة البنية التحتية اللوجستية مثل الموانئ، الطرق، والمناطق الصناعية، مما رفع من قدرة العراق على الاندماج التجاري الدولي.

- أدّت المشاريع الاستراتيجية إلى تحسن نسبي في الميزان التجاري عبر زيادة بعض الصادرات وتقليل تكاليف النقل والإنتاج.

- ما تزال التحديات الاستثمارية والإدارية تحدّ من تعميق تأثير المشاريع الكبرى في التجارة الخارجية، خصوصاً ضعف التمويل وتشتت القرارات الاقتصادية.

- يظهر أن تعظيم الأثر الاستراتيجي لهذه المشاريع يتطلب تنسيقاً حكومياً أعلى بين القطاعات الإنتاجية والتجارية واللوجستية.

2.5. التوصيات

- ضرورة توسيع الاستثمار في المشاريع الاستراتيجية الداعمة للتجارة، خصوصاً في النقل والموانئ والطاقة والصناعات التحويلية.

- وضع سياسة واضحة لتنويع القاعدة التصديرية تشمل دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وربطها بالمشاريع الكبرى.

- تحسين البيئة الاستثمارية والتشريعية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتعزيز الشراكات الدولية.

- تعزيز التنسيق المؤسسي بين الوزارات المعنية بالتجارة والنقل والصناعة لضمان تكامل المشاريع وتحقيق نتائج مستدامة.

-تطوير برامج دعم الصادرات التي تركز على الجودة، التغليف، والقدرة التنافسية في الأسواق الإقليمية والدولية.

- اعتماد خطط طويلة الأمد للتنوع الاقتصادي تركز على استثمار عائدات المشاريع الكبرى في قطاعات غير نفطية.

6- المراجع والمصادر

-الشمري، مايع شبيب.(2020). الاستثمارات الاستراتيجية والبنية التحتية ودورها في رفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد العراقي. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد (17)، عدد (2).

-الزبيدي، محمد ناجي محمد. (2018). المشروعات الوطنية الكبرى وأثرها في التنمية الاقتصادية وخلق الترابطات القطاعية. بغداد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

-عبد الله، أحمد حسن.(2018)، المشروعات الاقتصادية الكبرى ودورها في تنوع هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، مجلد (10)، عدد (38).

-الخزعلي، قاسم عبد الرزاق.(2020). أثر المشاريع الاستثمارية الكبرى في تعزيز القدرة التنافسية للتجارة الخارجية في العراق. مجلة الكلية الإسلامية الجامعة للعلوم الاقتصادية، عدد (52).

-عبد الجليل، محمد فاضل.(2019). المشروعات الاقتصادية الاستراتيجية ودورها في التنمية الاقتصادية والتكامل التجاري في العراق. بغداد: دار صفاء للنشر والتوزيع.

-الحميري، أحمد عبد الله(2020)،التقنيات الحديثة وأثرها في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول العربية،مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الكوفة، العدد 26.

-علي، حسن فاضل،(2022) ، المشاريع الاقتصادية الكبرى ودورها في تحسين الكفاءة اللوجستية وسلاسل التوريد،مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد 44، العدد 132.

-الريبيعي، كاظم عبدالحسين،(2021)،الاندماج في الاقتصاد العالمي ودور المشاريع الكبرى في دعم التجارة الخارجية،مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة – بغداد، العدد 38.

-عبد الحسين، جبار كاظم،(2022)،المشاريع الاقتصادية الكبرى وأثرها في تعزيز التجارة الخارجية للدول الربية،مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة كربلاء، المجلد 13، العدد 4.

-الجبوري، فلاح حسن،(2021)، الاستثمار في المشاريع الكبيرة ودوره في تحسين هيكل الصادرات العراقية، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد 118.

- الشمري، سعدون عبد الله،(2022)، دور البنية التحتية للمشاريع الاقتصادية الكبرى في زيادة القدرة التنافسية للتجارة الخارجية، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة البصرة، العدد 29.
- وزارة التخطيط العراقية، الخطة الوطنية للتنمية 2018-2022، بغداد: وزارة التخطيط، 2018.
- الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات التجارة الخارجية في العراق حسب السلع والقطاعات الاقتصادية، بغداد: وزارة التخطيط، تقارير سنوية، للمدة (2015-2023)،
- الطائي، عبد الرحمن، والسعدي، كريم (2018). تحليل هيكل التجارة الخارجية العراقية بعد عام 2003. مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 23.
- كاظم، حسين علي (2020). المشاريع الاقتصادية الكبرى ومتطلبات الاندماج في التجارة الدولية. مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة كربلاء، العدد 34.
- السامرائي، قاسم محمد. (2019). التجارة الخارجية وأثرها في التنمية الاقتصادية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ص 52.
- عبد الكريم، علي حسن. (2020). الاقتصاد العراقي: التحديات وآفاق التنمية. بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر، ص 141.
- وزارة النقل العراقية. (2023). ميناء الفاو الكبير ودوره في التنمية الاقتصادية والتجارية. بغداد: وزارة النقل، ص 18.
- وزارة التخطيط العراقية. (2022). التنمية الاقتصادية والمشاريع الاستراتيجية في العراق. بغداد: وزارة التخطيط.
- البنك المركزي العراقي. (2021). التقرير السنوي للاقتصاد العراقي. بغداد. 23-
- البنك المركزي العراقي. (2023). التقرير الاقتصادي السنوي. بغداد: البنك المركزي العراقي.
- وزارة النفط العراقية. (2020). النفط والطاقة في العراق: الواقع والتحديات. بغداد: دائرة الدراسات والتخطيط.